

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جُمُهُورِيَّةُ مَصْرُ الْعَرَبِيَّةُ
مَجْلِسُ الدُّولَةِ

رَئِيسُ الْجَمْعِيَّةِ الْعُمُومِيَّةِ لِلْفُتُوْنِ وَالشُّرُعِ
الْمُسْتَشَارُ النَّائِبُ الْأَوَّلُ لِرَئِيسِ مَجْلِسِ الدُّولَةِ

٨٨٩	رقم التبليغ:
٢٠١٩/٥٦٩	بتاريخ:
٧٣٣/٢/٣٧	ملف رقم:

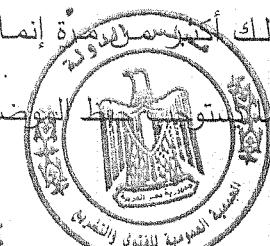
السيدة الدكتورة/ وزيرة البيئة

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطعننا على كتابكم رقم (٩-و) المؤرخ ١٣/١/٢٠١٣م، بشأن طلب إبداء الرأي في مدى جواز السماح بخروج نفايات خطرة متولدة داخل الدوائر الجمركية من عدمه، وما إذا كانت هذه النفايات تعامل كمستوردة من الخارج، أم تعتبر محلية، وذلك طبقاً للقواعد القانونية المعمول بها في هذا الشأن.

وحascal الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أن شركة دمياط لتداول الحاويات والبضائع باعت إطاراً خردة، مقاسات متعددة، في مزاد علني بتاريخ ١٧/٧/٢٠١٢، ثم تقدمت بطلب إلى وزارة البيئة للسماح بخروج هذه الإطارات من الدائرة الجمركية لميناء دمياط، بوصفها مخلفات ناتجة عن استهلاك المعدات اللازمة لممارسة نشاطها داخل المنطقة الحرة بالميناء، وإزاء الوضع الخاص للدوائر الجمركية، ووجود بعض الإشكالات القانونية التي من الممكن أن تترتب على خروج هذه النفايات، أثير التساؤل المشار إليه، وطلبت عرض الموضوع على الجمعية العمومية.

ونفيق: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٨ من مايو عام ٢٠١٩ الموافق ٣ من رمضان عام ١٤٤٠هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي أو عرض النزاع، عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبت من بيانات ضرورية لإبداء الرأي في الموضوع، أو الفصل في النزاع، رغم حثها على ذلك ~~أكتوبر ٢٠١٩~~ إنما ينبغي عن عدولها عن طلب الرأي، أو طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية، وهو ~~ملاكت~~ ~~خط~~ الموضوع.



ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة طلبت من وزارة البيئة بموجب كتبها أرقام: (١٧٧٦) المؤرخ ١١/٧/٢٠١٥، و(١٩٤٠) المؤرخ ١٣/٨/٢٠١٥، و(٢٠٢٢) المؤرخ ٣٠/٨/٢٠١٥، موافاتها بما تم بشأن إطارات الكاوتشو克 محل طلب الرأي الماثل، وما إذا كانت لا تزال داخلدائرة الجمركية من عدمه، ولم تواتف بأي بيانات في هذا الشأن؛ الأمر الذي ينبع عن العدول عن طلب الرأي في هذا الموضوع، مما يتبع معه حفظه.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحرير في: ٢٠١٩، ٥، ٢٩

رئيس

الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع

المستشار

بخيت محمد محمد إسماعيل
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
لقسم الفتوى والتشريع